

قانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠

بتتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمة

ال الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠

و قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرنا :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة (٨٣ مكرراً) من قانون ضريبة الدمة الصادر بالقانون

رقم ١١ لسنة ١٩٨٠، النص الآتى :

: مادة (٨٣ مكرراً) :

تفرض ضريبة على إجمالي عمليات بيع الأوراق المالية بجميع أنواعها سواء كانت

هذه الأوراق مصرية أو أجنبية، مقيدة بسوق الأوراق المالية أو غير مقيدة بها، وذلك

دون خصم أي تكاليف على النحو الآتى :

(١٠٠,٢٥) في الألف يتحملها البائع غير المقيم، (٢٥,١) في الألف يتحملها المشتري غير المقيم .

(٥,٠) في الألف يتحملها البائع المقيم ، (٠,٥) في الألف يتحملها المشتري المقيم .

ولا تسري الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة على عمليات

شراء وبيع الأوراق المالية التي تتم في ذات اليوم .

وتلتزم الجهة المسئولة عن تسوية عمليات البيع المنصوص عليها في الفقرة

الأولى من هذه المادة بحجز الضريبة وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال

خمسة أيام من بداية الشهر التالي للشهر الذي تمت فيه العملية على النموذج المعد لذلك. وتكون مسؤولة بالتضامن مع البائع والمشترى عن أداء الضريبة ومقابل التأخير.

(المادة الثانية)

يُستبدل بنصوص المواد أرقام ٤٦١ مكرراً ١ / فقرة أولى)، (٤٦١ مكرراً ٢،

٩١ مكرراً ٥)، (٥٥٦ مكرراً) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم

لسنة ٢٠٠٥ النصوص الآتية :

مادة (٤٦١ مكرراً ١ / فقرة أولى):

يتحدد وجاء الضريبة على توزيعات الأرباح المنصوص عليها في المادة (٤٦١ مكرراً) بالنسبة لما يحصل عليه الشخص الطبيعي المقيم وفقاً لما تقرره السلطة المختصة بالتوزيع.

مادة (٤٦١ مكرراً ٢):

استثناء من حكم المادة (٨) من هذا القانون، يكون سعر الضريبة على توزيعات الأرباح المنصوص عليها في المادة (٤٦١ مكرراً) المحققة من مصدر في مصر خلال السنة التي يحصل عليها شخص طبيعي مقيم (١٠٪) وذلك دون خصم أي تكاليف، ويخفض هذا السعر إلى (٥٪) إذا كانت الأوراق المالية مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية .

وعلى الجهات التي تنفذ هذه المعاملة أن تقوم بحجز الضريبة وتوريدها إلى الإدارة المركزية للخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة بالمصلحة في موعد أقصاه خمسة أيام عمل من بداية الشهر التالي للشهر الذي تم فيه التحصيل، وذلك على النموذج المعد لذلك.

مادة (٤٦١ مكرراً ٥):

استثناء من حكم المادة (٨) من هذا القانون، تخضع للضريبة الأرباح الرأسمالية المنصوص عليها في المادة (٤٦١ مكرراً ٤) المحققة من الأوراق المالية المقيدة في

بورصة الأوراق المالية التي يحصل عليها الشخص الطبيعي المقيم من مصدر فى مصر بسعر (١٠٪) وذلك دون خصم أى تكاليف .

وعلى الجهات التي تنفذ المعاملة إخطار الإدارة المركزية للخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة بالمصلحة بالمعاملة، وذلك على النموذج المعد لذلك فى موعد أقصاه نهاية شهر يناير من كل عام.

كما أن على الجهات المشار إليها فى الفقرة الثانية من هذه المادة إخطار المصلحة ببيان تفصيلي بإجمالي ناتج التصرف فى الأوراق المالية لكل ممول فى نهاية الفترة الضريبية، وتحدد الأرباح الرأسمالية السنوية الخاضعة للضريبة على أساس قيمة صافى الأرباح الرأسمالية لمحفظة الأوراق المالية المحققة فى نهاية الفترة الضريبية على أساس الفرق بين سعر بيع أو استبدال أو أى صورة من صور التصرف فى الأوراق المالية أو الحخص وبين تكلفة اقتنائها بعد خصم عمولة الوساطة.

مادة (٥٦ مكرراً):

تخضع للضريبة بسعر (١٠٪) دون خصم أى تكاليف توزيعات الأرباح التي تجريها شركات الأموال أو شركات الأشخاص بما فى ذلك الشركات المقاومة بنظام المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للشخص الطبيعي غير المقيم والشخص الاعتباري المقيم وغير المقيم بما فى ذلك أرباح الأشخاص الاعتبارية غير المقيمة التي تتحققها من خلال منشأة دائمة فى مصر، عدا التوزيعات التي تتم فى صور أسهم مجانية. ويكون سعر هذه الضريبة (٥٪) من توزيعات الأرباح إذا كانت الأوراق المالية مقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية دون خصم أى تكاليف.

وتعد أرباح الأشخاص الاعتبارية غير المقيمة التي تتحققها من خلال منشأة دائمة في مصر موزعة حكمًا خلال ستين يوما من تاريخ ختام السنة المالية للمنشأة الدائمة.

وستبعد توزيعات الأرباح التي تحصل عليها الأشخاص الاعتبارية المقيمة من أشخاص اعتبارية مقيمة أخرى وما يقابلها من تكلفة من وعاء الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية المنصوص عليها في الكتاب الثالث من هذا القانون وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وعلى الجهات التي تنفذ المعاملة أن تقوم بحجز الضريبة وتوريدها إلى الإدارة المركزية للخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة بالمصلحة في موعد أقصاه خمسة أيام عمل من بداية الشهر التالي للشهر الذي تم فيه التحصيل، وذلك على النموذج المعد لذلك.

وتُخضع الأرباح الرأسمالية المنصوص عليها في المادة (٤٦ مكرراً ٣) من هذا القانون التي يحصل عليها المقيمون من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين للضريبة، ويكون سعر الضريبة ١٠٪ على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية دون خصم أي تكاليف.

وتحدد الأرباح الرأسمالية الخاضعة للضريبة على أساس قيمة صافي الأرباح الرأسمالية لمحفظة الأوراق المالية المحققة في نهاية الفترة الضريبية للممول على أساس الفرق بين سعر بيع أو استبدال أو أي صورة من صور التصرف في الأوراق المالية أو الحصص وبين تكلفة اقتنائها بعد خصم عمولة الوساطة.

كما أن على الجهات المشار إليها في الفقرة الرابعة من هذه المادة إخطار المصلحة ببيان تفصيلي بإجمالي ناتج التصرف في الأوراق المالية لكل ممول عن فترته الضريبية، وذلك على النموذج المعد لذلك خلال خلال خمسة أيام عمل من انتهاء هذه الفترة.

فإذا أُسْفِرَ البيان المشار إليه عن أن الممول قد حقق أرباحاً رأسمالية صافية، يعاد حساب الضريبة على أساس إجمالي الأرباح الرأسمالية الصافية.

وعلى المصلحة مطالبة الممول بالضريبة المستحقة على الوعاء السنوي الناتج عن جميع تعاملاته بالأوراق المالية على النموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون، ويجب على المصلحة في حالة امتناع الممول عن أداء الضريبة المستحقة على الأرباح المحققة من التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة إخطار كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والجهة التي نفذت التعاملات بذلك.

(المادة الثالثة)

تضاف فقرتان ثانية وثالثة إلى المادة ٤٦ (٤٦ مكرراً ٣)، وبند جديد برقم (١٣)

إلى المادة (٥٠) من قانون الضريبة على الدخل المشار إليه، نصوصها الآتية :

مادة (٤٦ مكرراً ٣ / فقرتان ثانية وثالثة):

ولا تسري الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها غير المقيم من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين من التصرف في الأوراق المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

كما لا تسري هذه الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها غير المقيم من التصرف في أذون الخزانة .

مادة (٥٠ بند ١٣):

١٣ - الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التسويات التي تتم على مديونيات شركات قطاع الأعمال العام أو الشركات التي تمتلك الدولة فيها ما لا يقل عن (٥١٪) من رأس المالها وذلك في إطار تسويات ديون هذه الشركات لدى البنوك وغيرها من الجهات الدائنة، مقابل نقل ملكية كل أراضيها أو بعضها، ويكون الإعفاء في هذه الحالة في حدود نسبة ما تمتلكه الدولة في رأس المال هذه الشركات.

(المادة الرابعة)

يؤجل العمل بالضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها المقيمين من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من الأوراق المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية حتى نهاية عام ٢٠٢١

ولا يسرى هذا التأجيل على الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها المقيمين من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من التصرف في السندات الحكومية.

(المادة الخامسة)

لا يخضع المقيم للضريبة على الدمغة المقررة بالمادة (٨٣ مكررًا) من قانون ضريبة الدمغة المشار إليه اعتباراً من اليوم التالي لانتهاء فترة التأجيل المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون.

(المادة السادسة)

يتم التجاوز عن الضريبة المستحقة على الأرباح الرأسمالية المشار إليها في البند ١٣ من المادة (٥٠) الواردة بالمادة الثالثة من هذا القانون والتي تتحقق قبل تاريخ العمل بهذا القانون، وذلك في حدود نسبة إعفاء المبينة في البند (١٣) المشار إليه، ولا يترتب على هذا التجاوز استرداد الضرائب التي سبق أداؤها على تلك الأرباح.

(المادة السابعة)

يتم التجاوز عن الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحصل عليها المقيمون وغير المقيمين من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الناتجة عن التصرف في الأوراق المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ١٧ / ٥ / ٢٠٢٠ حتى تاريخ بدء العمل بهذا القانون.

(المادة الثامنة)

يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٤٤٢ هـ

الموافق ٢٩ سبتمبر سنة ٢٠٢٠ م

عبد الفتاح السيسي